AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

اللجنة الفنية المتخصصة للشؤون المالية
والنقدية والتخطيط الاقتصادي والتكامل
اجتماع الخبراء
أديس أبابا، إثيوبيا، 23-25 أكتوبر 2017

Eco/STC/MAEPI/EXP/15

تقرير الوكالة الافريقية لاستيعاب المخاطر، الوكالة المتخصصة التابعة للاتحاد الافريقي

(كانون الثاني/ يناير 2017- تشرين الأول/ أكتوبر 2017)

I. مقدمة

1. إن الوكالة الافريقية لاستيعاب المخاطر (**ARC**) هي تجمع أفريقي جامع لإدارة المخاطر يهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء في الاتحاد الافريقي على تحسين قدراتها على التخطيط والاستعداد والاستجابة للظواهر المناخية البالغة الشدة والكوارث الطبيعية مثل الجفاف والفيضانات والأعاصير. ويتولى عمل وكالة ARC كيانان يشكلان معاً مجموعة ARC وهما **وكالة ARC** وهي وكالة متخصصة تابعة للاتحاد الافريقي تمّ إنشاؤها بموجب معاهدة، والجهاز المالي التابع لها والمتمثل **بشركة الوكالة الافريقية لاستيعاب المخاطر للتأمين المحدودة (ARC المحدودة)**، وهي شركة التأمين المتبادل. تقدم وكالة ARC خدمات بناء القدرات للدول الأعضاء، فضلاً عن الرقابة السياسية والتوجيه الاستراتيجي لوكالة ARC، في حين تتولى شركة ARC المحدودة مهام التأمين ونقل المخاطر من وكالة ARC.

2. تأسست وكالة ARC بموجب اتفاقية إنشاء الوكالة الافريقية لاستيعاب المخاطر (**المعاهدة**) في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، عملاً بالقرار الصادر عن مؤتمر الاتحاد الافريقي الخامس المشترك لوزراء الاقتصاد والمالية الأفارقة، وبقرار لاحق صادر عن جمعية الاتحاد الافريقي لرؤساء الدول والحكومات ((Assembly/AU/Dec.417(XIX) في 16 تموز/ يوليو 2012. ومن خلال هذه القرارات وغيرها، أعربت قيادة الاتحاد الافريقي عن رغبتها في استنباط حل أفريقي للاستجابة لآثار الظواهر المناخية البالغة الشدة والكوارث الطبيعية من خلال إنشاء آلية لتمويل مخاطر الكوارث على مستوى القارة الافريقية.

3. في عام 2013، عملت وكالة ARC على إنشاء شركة الوكالة الافريقية لاستيعاب المخاطر للتأمين المحدودة باعتبارها شركة التأمين المتبادل، بقرار صادر عن مؤتمر الأطراف في وكالة ARC **(مؤتمر الأطراف)**.

4. يعرض جدول أعمال وكالة ARC خطة النمو الاستراتيجية التي من شأنها أن تسمح للوكالة بتوفير تأمين لـ 150 مليون شخص في أفريقيا بحلول عام 2020 بتغطية بقيمة 1.5 مليار دولار أمريكي في 30 دولة عضو في الاتحاد الافريقي، وتوجيه مبلغ إضافي قدره 500 مليون دولار لتمويل التكيف مع تغير المناخ.

II. الولاية

5. تأسست وكالة ARC بهدف تحسين قدرة الدول الأعضاء في الاتحاد الافريقي على إدارة مخاطر الكوارث الطبيعية، والتكيف مع تغير المناخ وحماية السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وتمثل الوكالة نموذجاً جديداً لتمويل الاستجابة للكوارث، عبر الجمع بين كيان مالي أنشئ لهذا الغرض بالتحديد ومنظمة دولية، وكلاهما أنشئ من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الافريقي التي تتولى إدارتهما، لتسهيل تجميع المخاطر من أجل توفير تمويل يمكن التنبؤ به وفي الوقت المناسب عندما تواجه إحدى الدول الأعضاء في الاتحاد الافريقي كارثة طبيعية.

6. تعمل وكالة ARC من خلال الحكومات الوطنية، عبر دمج برنامجها ضمن إطار وطني أشمل لإدارة المخاطر، وضمن الإطار الأوسع للتنمية. كما تركز على بناء الشراكات داخل المجتمعات التنموية بغية تعزيز الخدمات المقدمة إلى الدول الأعضاء فيها.

7. تدعم ARC هدف خطة الاتحاد الافريقي لعام 2063 الرامية إلى الحدّ من تعرض الناس للكوارث الطبيعية كجزء من التحول الهيكلي في أفريقيا. كما تساهم ARC بصفتها أداة عملية في تحقيق الأهداف المنصوص عليها في الركيزة الثالثة للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا للحدّ من الجوع وتحسين الاستجابة لحالات الطوارئ الغذائية.

III. لمحة عامة عن الانجازات

8. حققت ARC منذ إنشائها تقدماً ملحوظاً نحو تحقيق أهدافها التنظيمية حيث:

أ. وقعت 32 دولة عضو في الاتحاد الافريقي المعاهدة، مما يمكّنها من الاستفادة من المنافع التي توفرها العضوية في الوكالة.

ب. أنشأ مؤتمر أطراف وكالة ARC شركة ARC المحدودة، وهي شركة التأمين المتبادل التي أنشئت لغرض توفير التمويل لمواجهة المخاطر للدول الأعضاء في وكالة ARC.

ت. وقعت وكالة ARC مذكرات تفاهم مع 16 دولة عضو في الاتحاد الافريقي في جميع أنحاء القارة. واستناداً إلى هذه المذكرات، قدمت وكالة ARC خدمات فنية وخدمات بناء القدرات لدعم استعدادات الدول الأعضاء في الاتحاد الافريقي للحصول على عقود تأمين من شركة ARC المحدودة.

ث. قدمت ARC المحدودة في السنوات الثلاث الأولى منذ تأسيسها تأميناً ضد الجفاف إلى 8 دول أعضاء في الاتحاد الافريقي هي بوركينا فاسو، وغامبيا، وكينيا، وملاوي، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، والسنغال- لتغطية تأمين إجمالية تصل إلى 401.8 مليون دولار أمريكي مقابل أقساط بلغت 53 مليون دولار أمريكي[1].

ج. سدّدت شركة ARC المحدودة أو هي بصدد تسديد دفعات تعويض إلى أربع دول أعضاء في وكالة ARC بمبلغ إجمالي قدره **34 مليون دولار أمريكي**. وقد تمّ تسديد دفعات بلغ مجموعها أكثر من 26 مليون دولار لكل من **موريتانيا والنيجر والسنغال** ردّاً على الجفاف الذي ضربها في نهاية عام 2014، ما سمح لهذه الحكومات بتقديم المساعدة على وجه السرعة إلى 1.3 مليون شخص وأكثر من نصف مليون رأس من الماشية. وقد تمّ دفع تعويضات قدرها 8.1 مليون دولار **لملاوي** في نهاية عام 2016 بما يمكّن البلاد من توفير المساعدات الغذائية لنحو 808834 شخصاً يعانون من آثار الجفاف.

ح. أحرزت وكالة ARC وشركة ARC المحدودة تقدماً كبيراً باتجاه تطوير منتجات تأمينية جديدة ضدّ: أ .الأعاصير المدارية (وهو سوف يصبح متاحاً اعتباراً من عام 2017)؛ ب. الفيضانات (وسوف يُطلق البرنامج التجريبي في عام 2017)؛ ج. تقلبات المناخ (استجابةً لطلب من وزراء مالية الاتحاد الافريقي في عام 2014 ((Resolution L15/Rev.1.)؛ د. التأمين ضدّ الأوبئة وتفشي الأمراض (استجابةً لطلبات الدول الأعضاء في وكالة ARC في كانون الثاني/ يناير 2015 ووزراء مالية الاتحاد الافريقي في آذار/ مارس 2015 (الاجتماعات السنوية المشتركة الثامنة للجنة الاقتصادية لافريقيا والاتحاد الافريقي، القرار L9)).

خ. ستقوم ARC بإطلاق التغطية المتماثلة للعام 2018/2017 التي من شأنها أن تقدم للأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة في مجال العمل الانساني فرصة للاستفادة من بنية إدارة المخاطر التي شيّدتها ARC في البلدان من خلال الحصول على تغطية مماثلة للتأمين التي تستفيد منها الدول الأعضاء في ARC؛

د. شاركت وكالة ARC في العديد من المحافل الدولية، بما في ذلك آخر مجموعة من مؤتمرات الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بما في ذلك مؤتمر الأطراف 21 الذي عُقد في باريس (فرنسا) والذي توصل خلاله الأطراف إلى اتفاق دولي تاريخي يتضمن الالتزامات لجميع الأطراف، ومؤتمر الأطراف 22 الأخير في مراكش (المغرب)؛

ذ. انتخبت وكالة ARC أول مدير عام منتخب لولاية عادية بشخص السيد محمد بيافوغي.

ر. اختارت شركة ARC المحدودة أول مدير تنفيذي لها بدوام كامل بشخص السيدة دوليكا باندا.

IV. الخلفية والتنظيم

[1] إن القيمة الدقيقة للتغطية وأقساط التأمين غير متوفرة حالياً لأن بعض البلدان لم تستكمل بعد سداد مدفوعاتها لموسم التأمين الثالث.

أ. وكالة ARC

9. شاركت إحدى وأربعون دولة في مؤتمر المفوضين الذي عُقد في بريتوريا، في جنوب أفريقيا، في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 والذي اعتُمدت خلاله المعاهدة. ووقعت ثماني عشرة دولة عضو في الاتحاد الافريقي على المعاهدة يومذاك فيما قامت أربع عشرة دولة أخرى بالتوقيع مذاك.

10. دخلت المعاهدة حيز التنفيذ بصفة مؤقتة حالياً بانتظار التصديق عليها من قبل 10 دول أطراف. واعتباراً من أوائل كانون الأول/ ديسمبر 2016، صدقت أربع دول أعضاء في الاتحاد الافريقي- وهي **موريتانيا، وغامبيا، والسنغال، ومالي-** على المعاهدة وأودعت صكوك تصديقها لدى رئيس الاتحاد الافريقي. كما قطعت ثلاث دول في الاتحاد الافريقي- هي **تشاد، وتوغو، وغينيا-** شوطاً مهماً باتجاه التصديق.

الجدول 1: البلدان الموقعة على معاهدة إنشاء وكالة ARC

الموقعون الأصليون (23 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012)	الموقعون الإضافيون (تاريخ التوقيع)
1. بوركينا فاسو	19. كينيا (28 كانون الثاني/ يناير 2013)
2. بوروندي	20. موريتانيا (28 كانون الثاني/ يناير 2013)
3. جمهورية أفريقيا الوسطى	21. كوت ديفوار (6 شباط/ فبراير 2013)
4. تشاد	22. جزر القمر (15 شباط/ فبراير 2013)
5. جمهورية الكونغو	23. الغابون (30 كانون الثاني/ يناير 2014)
6. جيبوتي	24. مدغشقر (31 كانون الثاني/ يناير 2014)
7. غامبيا	25. بنين (27 حزيران/ يونيو 2014)
8. غينيا	26. نيجيريا (4 كانون الأول/ ديسمبر 2014)
9. ليبيريا	27. مالي (27 أيار/ مايو 2015)
10. ليبيا (بتحفظ)	28. غانا (28 كانون الثاني/ يناير 2016)
11. ملاوي	29. غينيا بيساو (29 كانون الثاني/ يناير 2016)
12. موزمبيق	30. ساو تومي وبرينسيبي (29 كانون الثاني/ يناير 2016)
13. النيجر	31. سيراليون (29 كانون الثاني/ يناير 2016)
14. رواندا	32. زامبيا (29 كانون الثاني/ يناير 2016)
15. الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية	
16. السنغال	
17. توغو	
18. زيمبابوي	

1. مؤتمر الأطراف

11. يضمّ مؤتمر الأطراف جميع الدول الأعضاء في وكالة ARC وهو الهيئة العليا في الوكالة. ويجتمع المؤتمر مرة في السنة لاتخاذ القرارات الرئيسية، بما يشمل اعتماد برنامج العمل والميزانية السنوي للوكالة، وقواعد لضمان امتثال الأطراف لخطط الطوارئ المعتمدة، والقواعد التي تحكم إصدار شهادات حسن الموقف وسحبها، والقرارات الاستراتيجية الأخرى . كما ينتخب مؤتمر الأطراف 5 من أعضاء مجلس إدارة ARC ومديرها العام.

12. من المقرر أن تُعقد الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف في أوائل شهر آذار/ مارس 2017 في أبيدجان، كوت ديفوار.

2. *مجلس إدارة وكالة* ARC

13. تخضع أنشطة أمانة وكالة ARC لإشراف مجلس إدارة الوكالة (مجلس الإدارة) الذي يتألف من ثمانية أعضاء: خمسة أعضاء يتم اختيارهم من قبل مؤتمر الأطراف، وعضوين يعينهم رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالاضافة إلى المدير العام الذي يعمل كعضو لا يتمتع بحق التصويت.
14. يتولى مجلس إدارة الوكالة مسؤولية التخطيط الاستراتيجي لوكالة ARC، ووضع المعايير التي يتعين على الدول الأعضاء في الوكالة استيفاؤها من أجل المشاركة في نظام التأمين الذي توفره وكالة ARC، وتقييم خطط الطوارئ التي تقدمها الدول الأعضاء في الوكالة، ورصد امتثال الدول الأعضاء لخطط الطوارئ المعتمدة الخاصة بها في حال توجّب دفع تعويضات التأمين، وإقرار القواعد المالية وغيرها من القواعد.
15. كما تقيّم وكالة ARC أداء شركة ARC المحدودة وتقدم المشورة لأعضاء مجلس إدارة الشركة حول سير عملها.[2]

3. *أمانة وكالة* ARC

16. تقوم الأمانة التي تضم 38 موظفاً ومستشاراً بإدارة جميع الخدمات وأنشطة التوعية المقدمة للدول المستفيدة، من خلال تنفيذ برنامج عمل وكالة ARC بتوجيه من المدير العام.

17. تعمل وكالة ARC وفقاً لاتفاقية الخدمات الادارية الموقعة مع برنامج الأغذية العالمي. وتتشارك الأمانة حالياً مع المكتب الاقليمي لبرنامج الأمم المتحدة العالمي للأغذية لجنوب أفريقيا المكاتب ذاتها في جوهانسبرغ، في جنوب أفريقيا، بانتظار دخول المعاهدة حيّز التنفيذ بشكل نهائي. وتعدّ وكالة ARC أيضاً موظفين يعملون في مكاتب برنامج الأغذية العالمي الأخرى، بما في ذلك المقر الرئيسي للبرنامج في روما، إيطاليا، ومكتب البرنامج في نيويورك، في الولايات المتحدة الأمريكية. وبعد دخول المعاهدة حيز التنفيذ نهائياً، سيعمد مؤتمر الأطراف إلى اختيار دولة عضو في وكالة ARC لاستضافة الوكالة وتقديم الامتيازات والحصانات والتسهيلات المطلوبة من الاتحاد الافريقي.

18. انتخبت وكالة ARC أول مدير عام لولاية عادية بشخص السيد محمد بيافوغي في كانون الثاني/ يناير 2015 لولاية تمتدّ على 4 سنوات[3].

ب. شركة الوكالة الافريقية لاستيعاب المخاطر للتأمين المحدودة (ARC المحدودة)

19. أُنشئت شركة ARC المحدودة باعتبارها الجهاز المالي الفرعي لوكالة ARC، بناءً على قرار صدر عن مؤتمر الأطراف الأول في وكالة ARC، في شباط/ فبراير 2013، بموجب القوانين المعمول بها في برمودا. يبقى مقرّ شركة ARC المحدودة في برمودا إلى حين "وجود نظام قانوني وتنظيمي ملائم على قدم المساواة في دولة عضو في الاتحاد الافريقي"[4]. ولا يمكن اختيار ولاية قضائية دائمة للشركة إلى حين التصديق على المعاهدة من قبل 10 دول أعضاء في الاتحاد الافريقي.

---

[2] المعاهدة، المادة 15 (ز).

[3] قبل تولي السيد بيافوغي منصبه، كان الدكتور ريتشارد ويلكوكس يشغل منصب المدير العام بعد أن تمّ انتخابه لمنصب المدير العام بالنيابة في مؤتمر الأطراف الأول في وكالة ARC، في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012.

[4] تقرير الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف في الوكالة الافريقية لاستيعاب المخاطر (ARC) (ARC/COP1/D016.0904_13)، الفقرة 8 (و).

1. عضوية شركة ARC المحدودة

20. إن شركة ARC المحدودة باعتبارها شركة تأمين متبادل هي مملوكة لأعضائها. في الوقت الحاضر، تعدّ الشركة فئتين من الأعضاء: أعضاء الفئة (أ) وأعضاء الفئة (ج). تتكوّن الفئة (أ) من الدول الأعضاء في وكالة ARC التي تملك عقود تأمين نافذة مع شركة ARC المحدودة. خلال فترة 2015/ 2016، كانت الفئة (أ) تتألف من كل من غامبيا وكينيا وملاوي ومالي وموريتانيا والنيجر والسنغال[5]. أما الدول الأعضاء في وكالة ARC التي وقعت على عقود اعتباراً من نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر 2016 لفترة 2016/ 2017 فهي: بوركينا فاسو، وغامبيا، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، والسنغال. ويشكل أعضاء الفئة (ج) الكيانات التي قدمت لشركة ARC المحدودة رأسمال لفترة 20 عاماً من دون فائدة وقابل للاسترداد وهي: وزارة التنمية الدولية البريطانية (DFID) والبنك الألماني للتنمية (KfW). ويجتمع أعضاء شركة ARC المحدودة على أساس سنوي لاتخاذ القرارات.

2. مجلس الادارة

21. تخضع العمليات اليومية لشركة ARC المحدودة لإشراف مجلس إدارة الشركة الذي يضم سبعة مدراء ينتخبهم أعضاء الشركة وهم أخصائيون ماليّون مستقلون يعملون بصفتهم الشخصية. وتتولى شركة ARC المحدودة مسؤولة توجيه أنشطة مزوّدي الخدمات، ورصد الاستثمارات، والتأمينات، وعقود المشتقات المالية وغيرها من المعاملات، ومراجعة التقارير المقدمة من قبل مزوّدي الخدمات، والاشراف على عملية التسيير، وتقييم فعالية شركة ARC المحدودة، والموافقة على دفعات التأمين، والموافقة على الاستراتيجية المالية لشركة ARC المحدودة، والموافقة على استراتيجية إدارة المخاطر الخاصة بشركة ARC المحدودة. وهم يجتمعون 3 إلى 4 مرات في السنة.

3. إدارة شركة ARC المحدودة

22. تملك شركة ARC المحدودة فريق إدارة صغير. ويتولى تنفيذ العديد من وظائفها مقدمو الخدمات من أهل الاختصاص المحترفين بما في ذلك مدير تأمين، ووسيط تأمين، ومدقق حسابات، وأخصائي تقييم الخسائر، ومستشار قانوني. افتتحت شركة ARC المحدودة مكتباً لها في جوهانسبرغ، في جنوب أفريقيا، في عام 2016 لتسهيل التعاون بين وكالة ARC وشركة ARC المحدودة.

23. تولّت السيدة دوليكا باندا وهي أول مدير تنفيذي لشركة ARC المحدودة بدوام كامل منصبها في أوائل شهر أيلول/ سبتمبر 2016.

ج. العلاقة بين وكالة ARC وشركة ARC المحدودة

24. إن كل من وكالة ARC وشركة ARC المحدودة ضروري لتحقيق أهداف ARC. ويتعاون مجلس إدارة وموظفو كلا المؤسستين بشكل وثيق عملاً بمذكرة التفاهم التي وقعها رئيسا مجلسي إدارة كل منهما في حزيران/ يونيو 2014.
25. يقضي دوروكالة ARC بما يلي:
    أ. توفير خدمات بناء القدرات للدول الأعضاء،
    ب. توفير الرقابة السياسية والتوجيه الاستراتيجي لوكالة ARC،

[5] هذه البلدان هي ضمن تجمّع التأمين الثاني. وسوف ينطلق تجمّع التأمين الثالث في الأول من أيار/ مايو 2016، مع مزيد من أعضاء الفئة (أ).

ج. وضع معايير المشاركة في تجمع مخاطر وكالة ARC،
د. التأكد من امتثال الدول الأعضاء لخطط الطوارئ المعتمدة الخاصة بها.

26. يقضي دورشركة ARC المحدودة بما يلي:
أ. تنفيذ مهام التأمين ونقل المخاطر من وكالة ARC، بما في ذلك:
1. إصدار عقود التأمين المناخية الحدودية للحكومات التي استوفت المعايير التي وضعها مؤتمر الأطراف.

27. لا يجوز لشركة ARC المحدودة اكتتاب عقود تأمين مع دولة عضو في وكالة ARC من دون موافقة مجلس إدارة وكالة ARC.

V. الأنشطة

أ. البحوث والتنمية

28. يركز برنامج البحوث والتنمية الخاص بوكالة ARC على التطوير والتحسين المستمر لمنتجات التأمين الصادرة عن الوكالة وغيرها من أدوات إدارة المخاطر لضمان استمرارية أهميتها بالنسبة للدول الأعضاء في وكالة ARC وللتقليل مخاطر الأساس إلى حدّها الأدنى. من خلال التركيز على منتجات محددة ومستخدمة بشكل عملي يتمّ إدماجها ضمن خطط الطوارئ الوطنية وأطر إدارة المخاطر السيادية، تسعى ARC إلى التطور وتحسين حالة نماذج المخاطر وإدارة مخاطر الكوارث في جميع أنحاء القارة. ويقضي الهدف النهائي من هذه العملية بضمان وصول جميع الدول الأعضاء إلى التكنولوجيا الحديثة وتمتّعها بالقدرة الداخلية على استخدامها بشكل فعال، في محاولة لتلبية احتياجات الأشخاص الأكثر عرضة للكوارث الطبيعية ولبناء المرونة تجاه المناخ على المدى الطويل في القارة الافريقية.

29. تعمل وكالة ARC على تطوير منتجات تأمين إضافية، بما في ذلك منتجات ضدّ الفيضانات والأعاصير المدارية وتأمين ضدّ الأوبئة وتفشي الأمراض بناءً لطلب الدول الأعضاء في الوكالة.

30. عملت وكالة ARC طوال الفترة الماضية على تطوير تغطية متماثلة تجريبية. وستتيح التغطية المتماثلة للجهات الفاعلة في المجال الانساني إمكانية الاستفادة من البنية التحتية لوكالة ARC التي تقودها الدول لإدارة المخاطر لتوسيع نطاق التغطية وتعزيز الاستجابة في الوقت المناسب، من خلال مضاعفة عدد الأشخاص الذين يحظون بتأمين ضدّ المخاطر المناخية. أما البلدان التي تفتقر إلى القدرة المالية والتشغيلية لتوسيع تغطيتها التأمينية مقارنةً بالتغطية التي اكتتبت بها فبإمكانها أن تستفيد من قدرة العاملين في المجال الانساني على تقديم زيادة في التمويل المستند إلى التأمين وتوسيع نطاق تنفيذ العمليات بشكل منسق وفي الوقت المناسب .

31. في آذار/ مارس 2014، طلب مؤتمر وزراء المالية في الاتحاد الافريقي إلى وكالة ARC وضع مقترح لآلية تمكّن الدول الافريقية من الوصول إلى التمويل للاستجابة لآثار التقلبات المناخية المتزايدة (Resolution L15/Rev.1). ويعمل فريق البحث والتطوير التابع لوكالة ARC على تصميم مرفق الظواهر المناخية البالغة الشدة (XCF) لتتبع الظواهر المناخية البالغة الشدة عن كثب، وفي حال زيادة خطورة الصدمات المناخية وتواترها، مثل الحرارة الشديدة والجفاف والفيضانات والأعاصير في جميع أنحاء القارة، على إطلاق الأموال لكي تستفيد منها البلدان التي تقوم بالفعل بإدارة مخاطر الطقس حالياً عبر وكالة ARC للتأمين المحدودة.

ب. زيادة قابلية التوسع والاستدامة

32. تعمل وكالة ARC على زيادة التعريف بها لدى دول الاتحاد الافريقي التي ليست أعضاء في وكالة ARC بقصد توسيع عضوية الوكالة من خلال زيادة التعامل المباشر مع الدول الاعضاء في الاتحاد الافريقي والمشاركة في المحافل المنظمة في القارة. وقد وقعت خمس دول إضافية- وهي غانا، وغينيا بيساو، وساو تومي وبرينسيبي، وسيراليون، وزامبيا- معاهدة إنشاء وكالة ARC خلال اجتماع جمعية الاتحاد الافريقي المنعقد في كانون الثاني/ يناير 2016. وستواصل وكالة ARC حوارها مع دول الاتحاد الافريقي غير الأعضاء، وهذا بدوره من شأنه أن يعزز دورها القيادي في القارة الافريقية في مجال إدارة مخاطر الكوارث وتمويل التصدي لها، وتعزيز مكانة وكالة ARC باعتبارها الهيئة الممثلة للبلدان الافريقية داخل أفريقيا وعلى الصعيد العالمي على حدّ سواء.

33. في موازاة ذلك، قدمت وكالة ARC الدعم للدول الأعضاء فيها لتشجيعها على التصديق على معاهدة إنشاء الوكالة بشكل سريع. وخلال الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف الذي عُقد في أديس أبابا، في إثيوبيا، في 22 و23 يناير 2016، قررت الدول الأعضاء في وكالة ARC وضع جدول زمني على طول سنة كاملة تقوم خلالها الدول الأعضاء بالتصديق على الاتفاقية. ومن أجل الالتزام بهذا القرار، وافقت الدول الأعضاء في وكالة ARC على بذل قصارى جهدها للتصديق على الاتفاقية بحلول شهر كانون الثاني/ يناير 2017.[6]

ج. تحسين إدارة مخاطر الكوارث على مستوى القارة

34. تعهدت وكالة ARC بالعمل مع دولها الأعضاء لدعم جهود الحكومات الرامية إلى زيادة الأمن الغذائي وبناء القدرة على الصمود في البلدان. وتسعى الوكالة إلى تكملة هذه الجهود والاستثمارات الجارية من أجل المساعدة على إدارة مخاطر الكوارث من خلال الاستثمار في بناء القدرة على الصمود والتكيف. وقد استثمرت موارد كبيرة من قبل الحكومات والشركاء في هذه المجالات، على أمل أن يؤدي ذلك إلى تحسين الأمن الغذائي للدول الأعضاء وقدرتها على مقاومة الصدمات. وتسعى الوكالة من خلال ذلك إلى مساعدة الحكومات على حماية هذه الاستثمارات ضدّ مزيد من الصدمات، والحوؤل دون القضاء على التقدم المحرز في هذه المجالات بمجرّد حدوث صدمة واحدة أو حدث واحد. ويتيح تركيز وكالة ARC على التكامل لها أن تعمل مع الحكومات لتحديد الاستخدام الأمثل للتأمين مقابل الاستثمارات في مجال الأمن الغذائي والصمود.

35. يتولى العديد من المؤسسات البحثية الوطنية والاقليمية في جميع أنحاء القارة إجراء البحوث في المجالات المواضيعية التي تشكل محطّ اهتمام وكالة ARC. ويُعتبر إشراك هذه المؤسسات في عمل وكالة ARC ضرورياً لتحويل طريقة فهم مخاطر الكوارث وإدارتها ولزيادة قيمة وكالة ARC باعتبارها أداة عملية للقارة في إدارة المخاطر. وقد شاركت الجماعات الاقتصادية الاقليمية ومنظمات الانذار المبكر والبحوث المحلية عبر القارة إلى تاريخه في عمليات وكالة ARC والحوار الذي تجريه، علماً أن النقاشات جارية على قدم وساق لتكريس هذه الشراكات بشكل رسمي. ومن شأن مثل هذه العلاقات والشراكات أن تسمح لوكالة ARC بتحسين وصول الدول الاعضاء في الاتحاد الافريقي إلى الأدوات المبتكرة والمنتجات التأمينية من أجل إدارة فعالة لمخاطر الكوارث الطبيعية لديها.

VI. التحديات التي تواجهها وكالة ARC

36. إن وكالة ARC هي وكالة متخصصة. وبهدف الوفاء بولايتها على نحو أفضل، على وكالة ARC أن تنخرط أكثر في عمل الاتحاد الافريقي وأجهزته التي تعنى بالكوارث الطبيعية، وانعدام الأمن الغذائي والتمويل المبتكر. ويفترض ذلك أن تشارك وكالة ARC بشكل كامل في المبادرات ومسارات العمل المتصلة بولايتها عندما تكون مطروحة من قبل هيئات أخرى تابعة للاتحاد الافريقي.

[6] تقرير الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف في الوكالة الافريقية لاستيعاب المخاطر(ARC) ، الفقرة 18 (ك).

37. على الرغم من قيام الدول الأعضاء في وكالة ARC باتخاذ قرارات تشجع على التصديق على المعاهدة في الدورتين الثالثة والرابعة لمؤتمر الأطراف، وحدها أربع دول أعضاء في الوكالة استكملت عملية التصديق بإيداع صك التصديق لدى مفوضية الاتحاد الأفريقي، الأمر الذي يشكل تحدياً كبيراً لوكالة ARC. فالمعاهدة معمول بها بصفة مؤقتة حالياً ولكنها لن تدخل حيّز التنفيذ بشكل نهائي حتى يتم إيداع 10 صكوك تصديق لدى مفوضية الاتحاد الافريقي. وبالتالي، لا يجوز لوكالة ARC أن تختار مقرّاً دائماً لها لأن المعاهدة تشترط توافر 10 صكوك تصديق قبل أن تتمكن الوكالة من اتخاذ مثل هذه القرارات.

38. تواجه وكالة ARC تحديات مرتبطة بالموارد. وتعتزم الوكالة الوصول إلى ما لا يقل عن 30 بلداً بحلول عام 2020 بتغطية قيمتها 1.5 مليار دولار أمريكي ضدّ الجفاف والفيضانات والأعاصير توفر من خلالها تأميناً غير مباشر لحوالى 150 مليون أفريقي. وقد شهد الطلب على منتجات نقل المخاطر التي تقدمها وكالة ARC زخماً كبيراً، ولكن برنامج بناء القدرات في وكالةARC يستهلك الموارد بكثرة، ولطالما تمثلت العوائق التي تواجه البلدان التي تباشر برنامج بناء القدرات في عدم توفر الموارد الكافية لدى وكالة ARC. وقد أصبح هذا الأمر ضرورياً لنموّ التجمّع، مع توسع برنامج بناء القدرات في وكالة ARC لتغطية الأعاصير المدارية والفيضانات تحسباً لإدخال هذه المنتجات التأمينية في عامي 2016 و2018 على التوالي.

39. كذلك تواجه الدول الأعضاء في وكالة ARC تحديات مرتبطة بالموارد. فقد تفتقر الدول الاعضاء في الاتحاد الافريقي التي تكون عرضة للكثير من المخاطر وذات القدرة المنخفضة على الصمود إلى الموارد اللازمة لدفع أقساطها لشركة ARC المحدودة وهي تسعى إلى الحصول على تمويل للأقساط. وهذا التمويل كفيل بدعم النمو المستدام للتجمّع في السنوات الأولى، كما أنه سيساعد التجمع على كسب استدامة على المدى المتوسط، متى ارتبط بالتزامات بدمج إدارة المخاطر في الأنظمة السيادية. حالياً، لا تتلقى أي دولة عضو في الاتحاد الافريقي ضمن تجمّع وكالة ARC دعماً لدفع أقساطها المتوجبة لوكالة ARC من خلال موارد خارجية. وقد عرض البنك الافريقي للتنمية دعمه لهذا المسعى، وتجري وكالة ARC في الوقت الحالي مفاوضات مع عدد من القنوات الأخرى، بما في ذلك البنك الدولي (المؤسسة الدولية للتنمية) كما أن فكرة تمويل الأقساط أصبحت تأخذ مسارها بشكل متزايد في مداولات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ضمن مجموعة السبعة.

VII. توصيات وكالة ARC

40. من أجل النهوض بعمل وأنشطة وكالة ARC وتسهيل إنجاز ولايتها التي تقضي بمساعدة الدول الأعضاء في الاتحاد الافريقي على الاستعداد والاستجابة بشكل أفضل للكوارث الطبيعية، يشجّع وزراء المالية في الاتحاد الافريقي على إقرار التوصيات التالية:

أ. التأكيد على أهمية ولاية وكالة ARC باعتبارها الوكالة المتخصصة التابعة للاتحاد الافريقي التي تأسست لتحسين قدرة الدول الأعضاء في الاتحاد الافريقي على إدارة مخاطر الكوارث الطبيعية، والتكيف مع تغير المناخ وحماية السكان من انعدام الأمن الغذائي؛

ب. حثّ الدول الأعضاء في وكالة ARC على التصديق على المعاهدة وإيداع صكوك التصديق لدى مفوضية الاتحاد الافريقي؛

ت. كذلك حثّ الدول الأعضاء في الاتحاد الافريقي التي لم توقع بعد على المعاهدة على الانضمام إلى وكالة ARC بما يمكّنها من الاستفادة من مزايا العضوية في الوكالة، بما في ذلك الحصول على خدمات المساعدة على الاستعداد والاستجابة بشكل أفضل للكوارث الطبيعية، وللتصدي لتغير المناخ؛

ث. تشجيع الدول الأعضاء في الاتحاد الافريقي، وأجهزة الاتحاد الافريقي والهيئات القارية الأخرى على أن تقدم الدعم اللازم لوكالة ARC وتتعاون معها لتحسين الاستجابة للكوارث الطبيعية في القارة، وعلى وجه الخصوص على إشراك وكالة ARC في المناقشات والفعاليات والقرارات المتعلقة بمخاطر الكوارث الطبيعية، وتغير المناخ، والتمويل الابتكاري؛

ج. دعوة مؤسسات وشركاء التمويل الإنمائي لدعم هذه المساهمة الحيوية بالنسبة إلى البنية التحتية لإدارة مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ في القارة، بما يشمل دعم الأقساط، ولتوجيه دعمهم نحو إدارة المخاطر في أفريقيا من خلال وكالة ARC باعتبارها مؤسسة قائمة أصلاً بقيادة أفريقية.

إن وزراء مالية الاتحاد الافريقي،

1. **يرحّب ويحيط علماً** بالتقرير بشأن أنشطة الوكالة الافريقية لاستيعاب المخاطر، وهي الوكالة المتخصصة التابعة للاتحاد الافريقي، إلى جانب التوصيات الواردة فيه؛

2. **يؤكد** على أهمية ولاية وكالة ARC لتوفير حلّ مالي أفريقي مبتكر لإدارة مخاطر الكوارث الطبيعية، و**يحثّ** جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الافريقي التي لم توقع بعد على المعاهدة على الانضمام إلى وكالة ARC بما يمكّنها من الاستفادة من مزايا العضوية في الوكالة، و**يثني** على الدول الأعضاء التي وقعت على المعاهدة بما فيها الدول الستّ التي وقعت خلال العام الجاري و**يناشد** الدول الأعضاء في وكالة ARC المصادقة على المعاهدة؛

3. **يشجع** الدول الأعضاء في الاتحاد الافريقي، واللجان الفنية المتخصصة ذات الصلة، وأجهزته على تقديم الدعم اللازم لوكالة ARC والتعاون معها بما يسمح لها بتحقيق ولايتها المتمثلة في تحسين الاستجابة للكوارث الطبيعية في القارة، وعلى وجه الخصوص، إشراك وكالة ARC في المناقشات والفعاليات والقرارات المتعلقة بمخاطر الكوارث الطبيعية، وتغير المناخ، والتمويل الابتكاري؛

4. **يحث** الدول الأعضاء في وكالة ARC على دعم تعاون أوثق من جانب وكالة ARC مع شركات التأمين وإعادة التأمين الوطنية والاقليمية لتعزيز التغطية للاستجابة لمخاطر الكوارث على مستوى القارة؛

5. **يدعم** جهود البنك الافريقي للتنمية الرامية إلى تحديد/ وضع آلية مالية جديدة ومبتكرة لتمويل أقساط التأمين ضد الكوارث الوطنية؛

6. **يطلب** إلى وكالة ARC رفع تقرير مرحلي إلى هذه الهيئة الوزارية المالية للاتحاد الأفريقي في دوراتها السنوية.